

و يرى هؤلاء الفقهاء أن تركيز السلطة يزيد من كفاءة الهيئات العامة على النهوض بمهامها كما يسهل تحديد مسؤولية كل منها عن أعمالها في حالة حدوث ما يستوجب ذلك فلو حدث ضرر نتيجة لتنفيذ القانون فإن السلطة التنفيذية تستطيع أن تتخلص من مسؤولية و تلقيها على عاتق السلطة التشريعية بحجة أن سبب ضرر لم يكن لخطأ في التنفيذ و إنما الخطأ في التشريع نفسه و مبررهم في ذلك أن مبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى تجزئة المسؤولية و تقسيمها و بالتالي صعوبة حصرها أو تحديدها إذ أن تعدد السلطات في الدولة مع استقلالها عن بعضها يؤدي إلى توزيع المسؤولية عليها توزيعاً يضعفها و يفتتها